التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي في البلدان العربية
(رؤية ناقدة للقضايا الأساسية وإطار تخطيطي مقترح)

أ.د. عبد الرحمن بن أحمد صائغ

كلية التربية - جامعة الملك سعود

يتزامن دخول العالم الألفية الثالثة مع بروز مرحلة عصرية حديثة أصطلح على تسميتها (بالعولمة Globalization) . ولقد ساعد على ظهور هذا المفهوم وترسيخه سياسياً وأيدلوجياً ، انهيار ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي على وجه الخصوص أو المعسكر الشرقي على وجه العموم مما أدى بالتالي إلى اضمحلال الإيدلوجية الشيوعية وضعف النفوذ السياسي لبلدانها . وفي المقابل شهد ظهور الولايات المتحدة الأمريكية يتبعها المعسكر الغربي إلى حد ما ، كقوة أحادية ذات تفوق تقني وعسكري وسياسي بالغ التأثير على مجمل مجريات الأحداث العالمية ، وتعتمد هذه القوة في الأصل على الإيدلوجية الرأسمالية .

أما من الناحية الاقتصادية فلقد أدت تطبيقات فلسفة النظام الحر أو نظام السوق Free Market من خلال النزعة إلى التكتلات الاقتصادية وازدهار الشركات والمؤسسات العالمية الكبرى المتعددة الجنسيات والمواطن Multi International Corps وتنامي نفوذها وسيطرتها ، إلي نشوء المنظمة العالمية للتجارة (GAT) بهدف فرض نظام عالمي يرمي إلى تحرير التجارة العالمية وإزالة الحواجز الجمركية وفق أسس وضوابط ومعايير ينبغي على كافة دول العالم استيفاؤها لكي تتمكن من الإنضمام إلى عضويتها ، ولعل خطورة العولمة تكمن في الهيمنة الثقافية والاجتماعية التي تمارس على شعوب العالم وتهدد هوياته الحضارية بالزوال أو المسخ ، ليس في أغلب الأحوال عن طريق العنف وتهديد السلاح ،وإنما بتوظيف التقدم التقني الهائل في مجال الاتصالات والدعاية Media &comm الذي يقدم النمط الثقافي والحضاري والأسلوب الحياتي والاجتماعي الغربي (Western Style) أو على وجه التحديد النمط الأمريكي (American Style) على أساسا أنه ضرورة (Vital Necessity) لمتطلبات الحياة العصرية المستقبلية.

إن الخيار الاستراتيجي لأمم العالم لمواجهة عصر العولمة لا ينبغي له أن يجنح إلى تفاديها أو الإنعزال عنها لأن هذا لن يكون مجدياً . بل ينبغي على شعوب العالم وحكوماتهم أن يدركوا ماهية هذه العولمة ومضامينها لكي يمكن الاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها على النحو الأمثل، وفي الوقت نفسه يجب أن يوقنوا تمام اليقين بأن العولمة ليست نهاية المطاف بل هي محطة مرحلية في أعمار حضارات الشعوب وتاريخ بني البشر لكنها مرحلة قادمة لا محالة تحمل في طياتها العديد من التحولات الجذرية التي ينبغي إعداد العدة لها ما استطعنا من قوة .

من هذا المنطلق فإن العولمة المتزنة Balanced Globalization هي الصيغة التي ينبغي على أمم العالم تبنيها من خلال استيعابها ثم طرحها كبديل لمواجهة الصيغ غير المتزنة أو المنحازة لصالح الأقلية من أغنياء العالم أو بعض الدول المتقدمة . وحقيقة الأمر

أن (العولمة) بمضامينها وتوجهاتها الحالية تواجه في عقر دارها تحدياً من بعض القوى السياسية المؤثرة، وخير شاهد ودليل على ذلك ما حدث في مدينة واشنطن سياتل الأمريكية من مظاهر الاستنكار والرفض من قبل الطبقة العمالية الأمريكية أبان انعقاد مؤتمر المنظمة العالمية للتجارة مؤخراً، وارتفاع أصوات المفكرين والمثقفين في شتى دول العالم بما في ذلك بعض الدول الأوربية، التي تحذر من مخاطر العولمة والحاجة إلى الوصول إلى صيغة متزنة تكفل الاستقرار والرخاء لكافة دول العالم وتسعى إلى عدم المساس بهوياتهم الحضارية والثقافية .

وتعتبر المؤسسات التربوية في جميع بلدان العالم بدءاً بالبيت والمدرسة ودور العبادة (المسجد) وأجهزة الإعلام وغيرها، الخطوط الدفاعية الأساسية لحماية الهوية الحضارية والثقافية للأمم والشعوب من جهة، والمصانع البشرية التي يتم فيها ومن خلالها بناء الإنسان وإعداد المواطن الصالح المنتج الفعال القادر على مواجهة تحديات العولمة من جهة أخرى. وبعبارة أكثر دقة وتحديداً فإن مؤسسات التعليم على وجه العموم والتعليم العالي على وجه الخصوص ومن خلال وظائفها وبرامجها وأنشطتها التعليمية والتدريبية والبحثية والإرشادية وغير ذلك من الفعاليات التي تندرج تحت لواء خدمة المجتمع والبيئة، مطالبة بحشد إمكاناتها وتعبئة مواردها أكثر من أي وقت مضى للمشاركة الفعالة الهادفة إلى تحقيق مفهوم (العولمة المتزنة) والمساهمة في تفعيله على شتى المستويات المحلية والخارجية.

ولكي تسهم مؤسسات التربية والتعليم في تحقيق مفهوم العولمة المتزنة لابد لها من تبني المفهوم الشامل (للتربية للمواطنة) Education for Citizenship's الذي يهدف إلى إعداد المواطن المنتج الفعال القادر على المشاركة في بناء وطنه عقدياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وعلمياً وتقنياً، أو ما يمكن أن يصطلح علية بالتربية من أجل المواطنة المحلية (Local Citizenship) وفي الوقت نفسه فإن المفهوم الشامل (للتربية للمواطنة) يهدف إلى إعداد الفرد القادر على الإتصال والتفاعل مع الثقافات والحضارات المختلفة لأمم العالم بشقيها المادي والحضاري، بغية إعداد الإنسان الواعي بقضايا العالم والأخطار التي تهدده مثل قضايا الحرب والسلام وتلوث البيئة والإرهاب والمخدرات والأمراض والأوبئة المستعصية والمجاعات والتصحر وشح موارد المياه وغير ذلك أو يمكن أن يصطلح علية (بالتربية للمواطنة العالمية) Education for Global Citizenship

إن تحديات العولمة بكل أبعادها ومضامينها تفرض على مؤسسات التعليم العالي في البلدان النامية بما في ذلك الدول العربية ، بوصفها قمة الهرم التعليمي، وبحكم أنها تضم الصفوة من علماء الأمة ومفكريها وأدبائها والطليعة المتميزة من الطلاب ذوي التأهيل العالي والذين يمثلون رجالات المستقبل وقياداته، كل ذلك يفرض إعادة النظر بواقع مؤسسات التعليم عن بعد الثانوي الحكومي والأهلي في البلدان العربية عن طريق تشخيص أهم المحاور للقضايا الأساسية التي تعاني منها، وطرح إطار تخطيطي مقترح لأهم الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي تسهم في تطويرها وتحسينها لكي تتمكن من الاستجابة لتحديات القرن المقبل بكل جدارة واقتدار .

أولاً: التعليم العالي في البلدان العربية (نظرة عامة) :

على الرغم من أن بدايات التعليم العالي في الوطن العربي تعود إلى عهد نشوء جامع الزيتونة والقرويين وقرطبة في بلاد المعرب والجامع الأزهر في بلاد المشرق وحلقات دروس العلم في بلاد الحرمين الشريفين إلا أن التعليم الجامعي بمفهومه الحديث بدأ بظهور الجامعة الأمريكية والجامعة اليسوعية في بيروت .

وقبل نحو قرن من الزمان بدأت الجامعات الوطنية في الظهور عند نشوء أول جامعة مصرية عام 1908م وكانت أهلية في البداية تم تحولت إلى جامعة حكومية. ثم أنشئت جامعة دمشق عام 1923م وتوالي بعد ذلك ظهور الجامعات الوطنية في شتى البلدان العربية .

وبلغ إجمالي عدد الجامعات في العالم العربي حتى في عام 1996م نحو 130 جامعة، يعود نشأة 27% في الفترة ما بين 1950 – 1970م، أما ما يقارب 75% منها فأنشئ ما بعد عام 1970م. وبينما غلب على نشوء الجامعات العربية منذ بدايات تأسيسها النمط الحكومي فإنه في عقد التسعينات من القرن الماضي شهد تنامي الكليات والجامعات الأهلية لمواجهة زيادة الطلب على هذا النوع من التعليم حيث قامت بعض الدول العربية بإنشاء جامعات أهلية ازداد عددها من (7) جامعات عام 1990م إلى (49) جامعة عام 1996م. هذا وتشير التقارير لعام 1998م بأن إجمالي عدد الجامعات في الوطن قد وصل إلى (175) جامعة في عام 1998م .

وعلى الرغم من وجود بوادر الإصلاح والتطوير في نظم التعليم العالي في البلدان العربية ، إلى أنها تتسم بغياب الاستراتيجية والشمولية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم المعضلات التي تعاني منها معظم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية .

وعلي سبيل المثال فإن معظم مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية تعاني من نقص الوسائل التعليمية والمخبرية المساعدة وفقر المكتبات وشح المراجع وإنعدام التفاعل مع المؤسسات العالمية والتخلف عن مواكبة مستجدات التقنية والعلوم .

كما أنه يقدر أن يقارب عدد الطلاب المسجلين في هذا النوع من التعليم 6 مليون فيما بعد عام 2000م مما يعني أن هناك حاجة للتوسع في مؤسسات التعليم العالي بنحو 50% مما كانت عليه في عام 1995م .

ولو ألقينا نظرة سريعة على نمطية معظم البرامج المقدمة في هذه الجامعات والأسلوب التقليدي لطرائق التدريس والتقويم لأمكننا توقع وضع الخريجين لهذه الجامعات الذي يقدر العدد الإجمالي التراكمي له عبر السنين بنحو 12 مليون خريج حتى عام 2000م، إلا أن هذا الكم الهائل يفقد قيمته الإنتاجية إذا لم يكن إعداده وإعادة تأهيله والاستمرار في تدريبه متواكباً لمتطلبات واحتياجات التنمية الشاملة وسوق العمل .

وتعاني معظم جامعات البلدان العربية من اختلال التوازن في وظائفها بحث تركز معظمها على الجانب التدريسي مع قلة الاعتناء التام بوظيفتي البحث العلمي وخدمة المجتمع، بل إن فعاليات وأنشطة البحث العلمي في الجامعة على قلتها تعاني من قلة المخصصات المالية أو عدم وجود ميزانية مخصصة للبحث العلمي إضافة إلى غياب سياسات بحثية تركز على الجوانب التطبيقية للربط بين البحث وتطويعه لعمليات التطوير وتقديم الحلول لمشكلات المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

إن قضية البحث العلمي في الجامعات مرتبطة بأوضاعه على المستوى الوطني حيث كان من المفروض أن تخصص الدول العربية مجتمعة لأغراض البحث العلمي ما يعادل 4-6 بليون دولار أو ما نسبته (1.5%) من إجمالي الناتج القومي عام 1995م الذي تجاوز 400 بليون دولار أمريكي، أما في عام 2000م فمن المتوقع أن يصل إجمالي الناتج القومي للبلدان العربية حوالي 1000 بليون دولار أمريكي وهنا فإن الدول العربية مطالبة بتخصيص ما بين (15 – 20) بليون دولار أمريكياً لأنشطة البحث القومي في عام 1999م بالنسبة لجميع البلدان العربية بـ(0.2)، بينما يصل هذا المعادل ف دول أمريكا الشمالية إلى (2.5)، وفي اليابان ومجموعة الدول الصناعية (2.3) .

وأخيراً ، وليس بآخر فإن أزمة التمويل للتعليم الجامعي في البلدان العربية تشغل حيزاً من التفكير وتحتاج إلى المبادرة في وضع الآليات والصيغ لمواجهة التراجع الواضح في ما يخصص لهذا النوع من التعليم أمام التنامي الكبير في أعداد طلابه والتوسع المطرد لخدماته التعليمية والبحثية والاستشارية والتدريبية والتوعوية والصحية، فلو نظرنا إلى الميزانية السنوية لأي من هذه الجامعات فإننا نجد أن معظمها مخصص للنفقات الجارية التي تصل نسبتها إلى (80–90%) بينما يخصص للنفقات الرأسمالية ما نسبته (10-20%)، إن الخلل في التوازن بين الإنفاق الرأسمالي والجاري في الجامعات يعكس بوضوح عجز هذه المؤسسات عن تبني مشاريع التوسع والتطوير دون المساس بمستوى الجودة والنوعية لبرامجها ومخرجاتها على المدى الطويل وليس من قبيل المبالغة بأن نقول أن أنظمة التعليم العالي في جميع البلدان العربية بدون استثناء تعاني من أزمة التمويل، وتبدو الحاجة ملحة لها في المنظور المستقبلي أن تعمل على تنمية مصادرها من خلال تنويعها والاعتماد على قدرتها الذاتية أو بمعنى أخر فإن الجامعات الحكومية والأهلية في البلدان العربية مطالبة إلى الخروج من الصيغة التقليدية المعتمدة على مصادر تمويلية محددة إلى صيغ غير تقليدية يغلب عليها التعددية والتنويع. (لمزيد من التعمق انظر الجدول رقم (1) الذي يوضح أهم المؤشرات السكانية والاقتصادية والتربوية للبلدان العربية مقارنة بالدول الصناعية والمستوى العلمي) .

جدول (1)

أهم المؤشرات السكانية والاقتصادية والتربوية

على مستوى الدول العربية والصناعية والعالم لسنوات مختارة

المؤشرات	الدول العربية	الدول الصناعية	جميع بلدان العالم
1- المؤشرات السكانية :			
أ- عدد السكان التقديري بالملايين :			
- 1970م	119.9	1043.5	3659.6
- 1995م	241.6	1243.1	5627.1
- 2105م	371.8	1294.7	7186.9
ب- معدل نمو السكان:			
- 1970م – 1995م	2.8	0.7	1.7
- 1995م – 2015م	2.2	0.2	1.2
ج- سكان الحضر كنسبة مئوية من المجموع			
- 1980م	2.9	6.7	3.7

4.5	4.7	5.4	- 1995م
5.5	7.9	6.6	- 2015م
1.9	1.7	4.4	د – معدل الخصوبة الإجمالي 1995م
			هـ نسبة الإعالة والسكان :
			في فئات الأعمار 15-64 بالملايين
2936	523	105	- 1985م
3534	557	143	- 1995م
4192	581	192	- 2005م
			و- العدد التقديري بالملايين للأميين من السكان في سن 15 وما فوقها :
885.9	22.5	59.8	- 1985م
63.6	69.3	62.0	- % للأميين من الإناث
884.7	10.6	65.5	- 1995م
63.8	61.6	62.9	- % للأميين من الإناث
869.5	8.6	69.1	- 2005م
64.2	58.4	63.5	- % للأميين من الإناث
			2 – المؤشرات الاقتصادية :
27077	22332	401	أ- الناتج القومي الإجمالي 1995م بملايين الدولارات الأمريكية .
4880	18158	2162	ب- نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالدولار الأمريكي
12874662	9200123	227408	ج- مجموع استخدام الكهرباء (بملايين الكيلو وات – ساعة)
2290	7542	1355	د – نصيب الفرد (بالكيلو وات – ساعة) 1995م
7917	5468	278	هـ مجموع استخدام الطاقة التجارية بملايين الأطنان المترية – 1994م
48	49	34	و- القوى العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان – 1995م
41	44	27	ز- حصة المرأة بين القوى العاملة لعام 1995م
			3- مؤشرات تربوية :
63	83	58	أ – نسبة القيد الإجمالية في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معاً لهام 1995
77.6	98.6	56	ب- معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين 1995م
			ج- أعداد المسجلين في التعليم الثانوي بالملايين .
219.6	72.3	12.1	- 1985م
43	49	40	- % الإناث من إجمالي المسجلين في التعليم الثانوي للعام 1985م
372.0	75.3	169	- 1995م
45	49	44	- % الإناث من إجمالي المسجلين للعام 1995
			د – أعداد المسجلين بالمستوى الثالث (التعليم العالي) بالملايين :
60.3	34.3	2.0	- 1985م
44	49	33	- % الإناث من إجمالي المسجلين في المستوى

الثالث (التعليم العالي) 1985م			
- 1995م	3.1	34.3	81.7
- % الإناث من إجمالي المسجلين في المستوى الثالث (التعليم العالي) 1995م	41	52	47
هـ أعداد المعلمين بالآلاف حسب مستويات التعليم لكل من عام 1985م و 1995م			
- 1985م (جميع المستويات)	1782	1153	4332
- المستوى الثالث (التعليم العالي) 1995م	108	1667	45877
- جميع المستويات	2882	12924	56648
- المستوى الثالث (التعليم العالي)	167	2415	5919
و- تقديرات الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم للعام 1995م بملايين الدولارات الأمريكية لعام 1995م	27.5	1109.9	1403.3
- نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم إلى الناتج القومي الإجمالي	4.5	5.1	4.9
ز- تقديرات الإنفاق الجاري الحكومي لكل طالب حسب جميع المستويات ومستوى التعليم الثالث (التعليم العالي) للعام 1995م (دولار أمريكي)			
- جميع المستويات	444	4979	1273
- % من الناتج القومي الإجمالي للفرد .	20.5	21.4	22.0
- المستوى الثالث (التعليم العالي)	1588	5936	3370
- % من الناتج القومي الإجمالي للفرد	73.5	25.5	58.2

ثانياً: رؤية ناقدة للقضايا الأساسية في التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي في البلدان العربية :

لعل من الممكن تحديد القضايا الأساسية للتعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي في البلدان العربي ، وفقاً للمحاور الستة التالية :

1. ضعف التنسيق والتكامل بين أنظمة التعليم بعد الثانوي الأهلي والحكومي في البلدان العربية :

يمثل ضعف التنسيق والتكامل بين أنظمة التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي في البلدان العربية ظاهرة مشتركة على كافة المستويات المؤسسية والقطرية والإقليمية، فعلى مستوى كل مؤسسة على حده نلمح ظاهرة عدم التنسيق والتكامل في برامج وفعاليات وأنشطة الأقسام والكليات ويتمثل ذلك بشكل جلي في ندرة أو قلة البرامج المشتركة Interdeceplinary programs بين أقسام وكليات المؤسسة الواحدة على مستوى الدراسات الجامعية أو الدراسات العليا على حد سواء .

أما على المستوى القطري، فعلى الرغم من وجود مظلة هيكلية للتنسيق بين مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي متمثلة في عدد من الصيغ مثل مجالي التعليم العالي أو الجامعي أو وزارة التعليم العالي أو غير ذلك إلا أن هذه الصيغ التنسيقية تفتقر في بعض الأحيان إلى شمولية الصلاحيات والسلطات على جميع أنماط التعليم بعد الثانوي نظراً لتعدد جهات الإشراف والمسئولية على هذا النوع من التعليم، ومن هنا تبرز الحاجة إلى إيجاد تنسيق فعال يربط بين أنماط التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي، الجامعي والفني، المدني والعسكري .

كما أنه يغلب على ممارسات تلك الهيكليات التنسيقية لمؤسسات التعليم بعد الثانوي الفكر التكتيكي التنفيذي بدلاً من الرؤية الاستراتيجية المستقبلية ومن هنا تلمح أن الكثير من القرارات الصادرة عن تلك المجالس، تجتح إلى أسلوب التنميط وتوحيد الأنظمة الإجرائية والتنفيذية لمؤسسات التعليم بعد الثانوي بدلاً من وضع الاستراتيجيات والسياسات العامة الأمر الذي قد يؤدي إلى الرتابة والتكرار في العمل الإداري والأكاديمي لجميع هذه المؤسسات ويقضي بالتالي على نواحي الإبداع والابتكار والتجديد الذي يميز هذا النوع من التعليم .

أما أوجه التنسيق والتكامل الثنائي القطري بين مؤسسات التعليم بعد الثانوي ذات الأهداف والأغراض والبرامج المشتركة فإنه يتسم بالمحدودية ولا يرقى إلى المستوى المرغوب في أغلب الأحيان .

أما على المستوى الإقليمية، فإن الاتفاقيات الثنائية في مجال التعليم العالي بين البلدان العربية يغلب عليها في معظم الأحيان النواحي الشكلية وتفتقر في الغالب إلى وجود الآليات والهيكليات الإجرائية التي تضمن تنظيم الاستفادة من معظم البنود الواردة في تلك الاتفاقيات وإذا ما اتجهنا صوب جهود المنظمات والأجهزة العربية المعنية بالتربية على وجه العموم والتعليم العالي أو الجامعات على وجه الخصوص فإننا نلمح فيها محدودية الموارد والإمكانات ونشعر بأنه بحاجة ماسة إلى إعادة تنظيم

هيكلتها وأساليب تمويلها وتحديث برامجها وأنشطتها وفعالياتها بما يؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة في مجال التنسيق والتعامل الفعال بين أنظمة التعليم العالي في البلدان العربية وبما يسهم إيجابياً في تطوير أنظمة التعليم على المستوى القطري العربي. ولعل أبسط مظاهر التنسيق والتكامل لمتطلبات ومستلزمات التخطيط الفعال لبرامج تلك الأجهزة هو قدراتها على توفير قاعدة معلومات وبيانات تفصيلية شاملة وبشكل دوري على أنظمة التعليم في البلدان العربية على غرار التقرير التربوي السنوي لليونسكو في أضعف الأحوال .

2. **الحاجة إلى تنويع مصادر التمويل لمؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي:**

يعتبر التعليم بعد الثانوي بشقية الحكومي والأهلي حديث النشأة في معظم البلدان العربية، ونظراً للإعتقاد السائد بأن التعليم واجب وطني، فقد جرت العادة في أغلب الأحوال أن تقوم الحكومات العربية بتمويله وتحمل معظم نفقاته وتكاليفه .

وعلى الرغم من أهمية استمرار الدعم الحكومي لمؤسسات التعليم بعد الثانوي، كما أن هناك حاجة ماسة لتوسيع الدم الحكومي ليشمل مؤسسات التعليم بعد الثانوي الأهلي بقدر يغطي حجم الفوائد الاجتماعية أو المجتمعية لهذا النوع من التعليم، إلا أنه ينبغي لمؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي وضع السياسات وإيجاد البدائل وتفعيل الصيغ المناسبة الهادفة إلى تنويع مصادر التمويل والاعتماد على تبني أساليب التمويل الذاتي والتي يشتمل بشكل رئيسي على الهبات والتبرعات والأوقاف والعمل التطوعي وتسويق البرامج والخدمات التعليمية والتدريبية والاستشارية والبحثية على القطاعين الحكومي والخاص على حد سواء .

3. **عدم مواءمة مخرجات مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي باحتياجات التنمية وربطها بمتطلبات سوق العمل :**

تتزايد بشكل خطير الفجوة بين مخرجات مؤسسات التعليم كماً وكيفاً من جهة واحتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى، وتبدو مظاهر هذا الخلل عند الوقوف على أعداد الطلاب المقبولين والملتحقين في التخصصات النظرية والعلمية في معظم جامعات وكليات ومعاهد التعليم بعد الثانوي في البلدان العربية. كما تتضح أيضاً في تراكم أعداد الخريجين الجامعيين الباحثين عن وظيفة أو العمل عاماً بعد عام، والأمر الذي نجم عنه نشوء حالة من البطالة، تفتضي إلى سوء الاستخدام أو تعطيل رأس المال البشري في بعض الحالات، كما أنها تفضي إلى الهدر في الاستثمار التعليمي نتيجة اتجاه بعض الخريجين إلى العمل في وظائف بعيدة عن تأهيلهم العلمي في حالات أخرى .

إن استمرار اعتماد سياسات القبول على المعدل التراكمي لشهادة الثانوية على أساسا أنه المحك الرئيسي أو الوحيد في توجيه الطلاب إلى التخصصات والأقسام بمختلف كليات ومعاهد ومؤسسات التعليم بعد الثانوي في البلدان العربية، أمر ينبغي إعادة النظر فيه دون تريث أو تسويف، وذلك من خلال وضع اختبار شامل يتضمن عدداً من المؤشرات والمعايير التنبؤية التي تحدد قابلية الطلاب للإلتحاق بالتعليم

الجامعي أولاً والمفاضلة بعد ذلك بين الطلاب وتوجيههم إلى التخصصات والأقسام الأكاديمية المختلفة بناءاً على قبولهم وقدراتهم العلمية والشخصية .

واستكمالاً لهذا الأمر ينبغي رفع كفاءة الأداء الداخلية والخارجية لعناصر العملية التعليمية والتدريبية عن طريق تطبيق مفاهيم إدارة الجودة الشاملة (TQM) ويشمل ذلك تطوير البرامج والتخصصات في ضوء الكفايات التنموية المؤدية إلى إعداد المواطن الصالح والكفايات المهنية والتخصصية المؤدية إلى إعداد الفرد المنتج الفعال، والكفايات الحضارية المؤدية إلى إعداد الإنسان القادر على التفاعل والاتصال بحضارات وثقافات الشعوب الأخرى. كما تشمل المعالجة الجادة لمختلف مظاهر ضعف الإنتاجية والأداء لأعضاء هيئة التدريس وتسر بهم للعمل خارج مؤسسات التعليم بعد الثانوي. كما يشمل ذلك أيضاً الجمع بين الفعاليات والأنشطة النظرية والتطبيقية والارتباط بين جهات التوظيف وسوق العمل من خلال مفاهيم وأساليب التعليم التعاوني .

4. **إيجاد التوازن المرغوب في توسع مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي لمواجهة النمو والتدفق الطلابي :**

نجم عن الطفرة السكانية للمجتمعات العربية تزايد أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم في جميع المراحل والمستويات، ومثلت الزيادة في إعداد الطلاب الملتحقين والخريجين من المرحلة الثانوية ضغوطاً كبيرة على مؤسسات التعليم بعد الثانوي فاقت القدرة الاستيعابية لها. على الرغم من وجود الجامعات والكليات الأهلية في بعض البلدان العربية منذ أمد بعيد ، إلا أن التدفق المتنامي للطلاب الراغبين في مواصلة دراساتهم الجامعية أدى إلى التوسع في إنشاء واستحداث الكليات والجامعات الأهلية في العديد من البلدان العربية الأمر الذي يستوجب التعامل والتنسيق بين هذين النمطين من التعليم الثانوي بما يحقق متطلبات التنمية الشاملة ومد سوق العمل بالتخصصات التي يحتاج إليها. ومن هنا تبدو الحاجة الملحة إلى وضع الاستراتيجيات الوطنية الكفيلة بتحديد الضوابط والمعايير المؤدية إلى تحقيق التوازن بين جانب العرض ممثلاً في إعداد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم بعد الثانوي ونوعية البرامج والتخصصات المقدمة لهم من جهة، وجانب الطلب المتمثل في حاجة القطاع الحكومي والقطاع الخاص من الكوادر البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً من جهة أخرى .

وعلى الرغم من أهمية استحداث آليات تعني بتطوير الأداء وتقويم الجودة والنوعية لكافة مؤسسات التعليم العالي منذ وقت مضى، إلا أن الحاجة الراهنة تفضي إلى المبادرة والإسراع في إنشاء الهياكل والأجهزة المتخصصة في التطوير المؤسسي والاعتماد والتقويم الأكاديمي على المستويين القطري والإقليمي بما يكفل رفع الكفاءة والأداء لهذه المؤسسات بشقيها الحكومي والأهلي ويكفل توفر مواصفات الحد الأدنى لمخرجاتها مع ضرورة تلازم عمليتي التقويم والتطوير معاً من خلال استخدام الأساليب التي تركز على التقويم من أجل التطوير .

5. **حتمية التفاعل بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي :**

في ظل تشبع القطاع الحكومي بخريجي الجامعات في معظم البلدان العربية وعدم قدرة هذا القطاع للاستمرار في تقبل الأعداد المتنامية من خريجي مؤسسات التعليم العالي، وفي ضوء الانفتاح الاقتصادي وتوجه معظم البلدان العربية إلى آليات السوق والاقتصاد الحر أو الاعتماد بشكل كبير على القطاع الخاص للإسهام في تحقيق التنمية الشاملة في ضوء ذلك كله فإن مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومية والأهلية لا ينبغي لها بل لا يمكن أن تعمل بكفاءة وفعالية بمعزل عن متطلبات واحتياجات سوق العمل .

وفي نفس الوقت ليس من صالح القطاع الخاص من منظور مستقبلي استراتيجي أن يتمادى في إهمال مؤسسات التعليم على وجه العموم ومؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومية والأهلية على وجه الخصوص، كشريك استراتيجي من أجل نمائه وتقدمه وازدهاره. ولا يقتصر أوجه هذه الشراكة بين هذين القطاعين على العلاقة القائمة بينهما فيما يتعلق بإمداد سوق العمل بالكوادر البشرية المؤهلة فحسب، وإنما يتعدى إلى مد دسر التعاون في مجالات التدريب والتعليم التعاوني وتأهيل خريجي المرحلة الثانوية قبل العمل أو على رأس العمل والخدمات الاستشارية والبحوث التطبيقية .

وتشكل قضية البحث العلمي البحث العلمي بعداً قضية أساسياً في معادلة العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي من ناحية وقطاع الإنتاج والأعمال من ناحية أخرى، ويمثل هدف نقل التقنية وتوطينها هاجساً وطنياً يسعى لتحقيقه الحكومات وأجهزتها بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات العلمية والتقنية وقطاع الإنتاج والأعمال. ولا سبيل إلى نقل التقنية وتوطينها في معظم البلدان العربية إلا من خلال مد جسور التعاون والعمل المشترك بين مؤسسات الإنتاج ومؤسسات التدريب والبحث العلمي والتطبيقي. ومن هنا تأتي أهمية توظيف مؤسسات التعليم بعد الثانوي بوصفها خبرة وطنية للإسهام في تحقيق هذا المطلب الوطني. وفي نفس الوقت من هنا يبدو أيضاً أهمية تفعيل وظيفة البحث العلمي في الجامعات والمؤسسات العليا، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لبرامج وأنشطة البحث العلمي على وجه العموم والبحث التطبيقي على وجه الخصوص .

وخلاصة القول، تبدو أهمية التعاون والتنسيق بين هذين القطاعين في إيجاد الآليات والفعاليات المؤيدة إلى توثيق الصلة بينهما وذلك من خلال تكوين اللجان والهيئات الوطنية المشتركة لتفعيل هذه العلاقة وتجسيدها على أرض الواقع بشكل ملموس .

6. **توثيق الصلة بين مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية والمجتمع والبيئة :**

إن مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومية والأهلية ما هي إلا عبارة عن نظام اجتماعي مفتوح يرتبط بغيرة من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية السائدة بالمجتمع، ولا يمكن له من التطور والنماء والازدهار إلا إذا تفاعل مع قضايا المجتمع والبيئة المحيطة به. أما انعزال هذه المؤسسات وانفصالها عن مجتمعاتها واحتياجاتها المجتمعية فسيؤدي بطبيعة الحال إلى ضمورها واضمحلالها وانخفاض الدعم المادي والمعنوي لها من قبل الأفراد والمؤسسات المجتمعية على حد سواء .

فعلى المستوى الاجتماعي ينبغي لهذه المؤسسات أن تتلمس احتياجات الأفراد والهيئات الحكومية والأهلية وتتفاعل مع القضايا والمشكلات الاجتماعية من خلال برامجها وأنشطتها وفعالياتها التدريسية والبحثية والتدريبية. ولعا من أهم القضايا الاجتماعية ذات العلاقة المباشرة بمؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومية والأهلية تصل بما يتعلق بالتأكيد من أن السياسات والممارسات السائدة في قطاع التعليم العالي بهذا الخصوص نسعى إلى تحقيق إتاحة الفرصة المتكافئة لهذا النوع من التعليم لجميع أفراد المجتمع القادرين علمياً لمواصلة دراستهم الجامعية من الذكور والإناث وبغض النظر عن خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والعرقية .

أما على المستوى الاقتصادي فلابد لهذه المؤسسات أن تستجيب لمتطلبات التنمية وسوق العمل من خلال تخطيط برامجها وخططها الدراسية ومن خلال أنشطتها وفعالياتها في مجال البحوث التطبيقية التي تتناول البعد الاقتصادي وتتعمق في قضاياه وازدهاره، وعلى المستوى السياسي فإن دور الجامعات والمؤسسات ينصب في إعداد الفرد المواطن الصالح الذي يعي حقوقه وواجباته ومسئولياته ويساهم في توطيد دعائم العمل الشورى أو الديمقراطي بما يحقق التنمية السياسية الفاعلة للمجتمع. أما على المستوى الثقافي فالجامعات ومؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومية والأهلية يمثلان الخط الدفاعي الأول لصيانة مكونات الثقافة الرئيسية المتمثلة في الدين واللغة والتراث والعادات والتقاليد البالية التي لا تتفق مع أصولها العقدية وتعوق من مسيرتها التنموية.

وأخيراً، فإن على مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومية والأهلية مسئولية كبرى في الحفاظ على البيئة وتنمية الموارد الطبيعية وذلك من خلال إيجاد البرامج التعليمية والتدريبية والبحثية والتوعوية التي تحقق المطالب الوطنية والتوجهات العالمية في الحفاظ على بيئة نظيفة صالحة للحياة لنا، ومن أجل مستقبل الأجيال القادمة .

ثالثاً : إطار تخطيطي مقترح :

من خلال ما سبق طرحة من محاور لأهم القضايا الأساسية التي تواجه نظام التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي في البلدان العربية فإنه من الممكن الاسترشاد بها لوضع إطار تخطيطي مقترح يتضمن أهم الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الكفيلة بمعالجة هذه القضايا بأسلوب عملي إجرائي منظم متعارف علية لدى الخبراء في مجال التخطيط والتنمية ومطبق إلى حد كبير في إعداد الخطط التنموية للعديد من البلدان العربية.

تحديد الاستراتيجيات أو الأهداف العامة للإطار التخطيطي المقترح :

في ضوء ما تقدم من قضايا أساسية فإنه يمكن تحديد الاستراتيجيات أو الأهداف العامة للإطار التخطيطي المقترح لمؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي في البلدان العربية وذلك على النحو التالي :

1. إيجاد التنسيق والتكامل بين أنظمة التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي في البلدان العربية.
2. تنويع مصادر التمويل لمؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي في البلدان العربية.

3. تحقيق المواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي الحكومي والأهلي في البلدان العربية باحتياجات التنمية وربطها بمتطلبات سوق العمل .
4. إيجاد التوازن المرغوب في توسع مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي في البلدان العربية لمواجهة النمو والتدفق الطلابي .
5. تحقيق التفاعل بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي في البلدان العربية .
6. توثيق الصلة بين مؤسسات التعليم الحكومي والأهلي والمجتمع والبيئة في البلدان العربية .

وينبغي تفعيل هذه الاستراتيجيات على المستويين الإقليمي والقطري وذلك من خلال تحديد مجموعة من السياسيات والبرامج المتصلة بكل استراتيجية وذلك وفق ما يلي:

السياسات والبرامج المتصلة بالاستراتيجية الأولى :

(أ) على المستوى القطري، وتشمل على ما يلي :

1. إيجاد الآليات والصيغ المناسبة للتنسيق والتعاون على المستوى القطري بين مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومية والأهلية في المجالات التعليمية والتدريبية والبحثية والاستشارية وخدمة المجتمع .
2. فتح أفاق التعاون والتبادل المشترك بين مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي لاسيما في مجال انتقال الطلاب والإفادة من أعضاء هيئة التدريس .
3. دعم الاتفاقيات الثنائية بين مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومية والأهلية وإيجاد آليات المتابعة لتفعيلها .
4. تبادل الخبرات والمعلومات والتجارب الرائدة في المجالين الأكاديمي والإداري واستخدام التقنيات الحديثة لتسهيل عمليات الاتصال والتفاعل بين مؤسسات التعليم بعد الثانوي .
5. تأييد المشاريع والبرامج ذات الفوائد المشتركة وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها .

(ب) على المستوى الإقليمي، وتتضمن ما يلي :

1. تفعيل الآليات والصيغ الهادفة إلى التكامل والتنسيق بين مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي في البلدان العربية .
2. حشد جهود المنظمات والأجهزة العربية ذات العلاقة بالتربية على وجه العموم والعليم العالي على وجه الخصوص للتركيز على الجوانب التطبيقية المؤدية إلى توثيق أواصر التعاون والترابط بين مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومية والأهلية .
3. إعادة النظر في أولويات العمل التربوي المشتركة المتعلق بمؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي وهيكلة الأجهزة العربية المعنية لتستجيب لمتطلبات

التكامل والتنسيق الثنائي أو متعدد الأطراف أو الجماعي بين تلك المؤسسات على مستوى البلدان العربية .

السياسات والبرامج المتعلقة بالاستراتيجية الثانية :

(أ) على المستوى القطري، وتتضمن ما يلي :

1. إعادة النظر في اللوائح والنظم المالية المنظمة لإيرادات مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي لتواكب مستجدات تنويع مصادر التمويل وتنمية الموارد الذاتية لهذه المؤسسات .
2. تفعيل الصيغ والآليات الهادفة إلى التعريف بإمكانات مؤسسات التعليم بعد الثانوي فيما يتعلق بتقديم الخدمات التعليمية والتدريبية والبحثية والاستشارية .
3. استحداث الهياكل والأجهزة المعنية بتعبئة مصادر وموارد بديلة ورديفة للدعم الحكومي .
4. اتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بتوعية الأفراد والمؤسسات الخاصة وأجهزة الدولة بالقوانين الفردية والمجتمعية لأوجه الاستثمار التعليمي في مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومية والأهلية .
5. تبنى السياسات الكفيلة بترشيد الإنفاق وتقليص الهدر التربوي لمؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومية والأهلية .
6. تبنى المؤتمرات وورش العمل الهادفة إلى بث الوعي والتعريف بالمفاهيم الحديثة في مجال الإدارة والاقتصاد مثل إدارة الجودة الكلية والجامعة المنتجة والدعوة إلى تطبيقها على المستوى القطري والمؤسسي .

(ب) على المستوى الإقليمي، وتشتمل على ما يلي :

1. إعادة هيكلة وتنظيم الأجهزة العربية المعنية بقطاع التربية وعلى وجه العموم والتعليم العالي على وجه الخصوص بما يتيح لها إمكانية تنمية مواردها الذاتية .
2. الإفادة من مصادر التمويل الدولية والمؤسسات والمنظمات العربية والإسلامية في دعم أنشطة وبرامج المنظمات التربوية .
3. اتباع مجموعة من السياسات المؤدية إلى الترشيد وتحقيق كفاءة عالية للبرامج والأنشطة التي تنظمها الأجهزة المعنية بالتربية في البلدان العربية .
4. إعداد وتنفيذ المشاريع والبرامج المشتركة في مجال ووظائف مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومية والأهلية لتعظيم الفوائد الناجمة عنها تفادي الازدواجية والتكرار.

السياسات والبرامج المتعلقة بالاستراتيجية الثالثة :

(أ) على المستوى القطري، وتشتمل ما يلي :

1. توسيع قاعدة القبول بما يتفق مع متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

2. رسم سياسات القبول بما يحقق الفرص المتكافئة لكافة أفراد المجتمع ذكوراً وإناثاً من القادرين علمياً لهذا النوع من التعليم .
3. العمل على تطوير البرامج والمناهج التعليمية والتدريبية وأساليب التقويم في ضوء مفهوم النظم والكفايات المهنية بما يتلاءم مع احتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل .
4. التركيز على رفع الكفاءة الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم بعد الثانوي عن طريق الأخذ بأساليب التطوير المؤسسي من جهة والاعتماد والتقويم الأكاديمي على المستوى الوطني من جهة أخرى، بما يضمن تحويل مدخلاتها إلى مخرجات مزودة بالكفايات المناسبة التي تمكنها من القدرة التنافسية للالتحاق بسوق العمل .

(ب) على المستوى الإقليمي، وتتضمن ما يلي :

1. العناية بعقد الأنشطة والفعاليات التي تركز على اكتساب المهارات وتبادل الخبرات في تخطيط سياسات القبول .
2. اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتبني سياسات برامج التطوير المؤسسي والاعتماد الأكاديمي على المستويين القطري والإقليمي وإيجاد الصيغ المناسبة للربط بين هذين البعدين في ضوء مفهوم التقويم من أجل التطوير .

السياسات والبرامج المتعلقة بالاستراتيجية الرابعة :

(أ) على المستوى القطري، وتشتمل على ما يلي :

1. تطبيق أساليب التخطيط الاستراتيجي في رسم السياسات والخطط الرامية للتوسع في قطاع التعليم العالي على المستوى الوطني في ضوء تقدير التدفق الطلابي لسنوات محددة تبعاً للذكور والإناث من خريجي المرحلة الثانوية ووفقاً للمناطق الجغرافية المختلفة .
2. وضع الضوابط والمعايير والحوافز المشجعة للتوسع في الكليات والمعاهد الأهلية في المجالات والتخصصات التي يتزايد الاحتياج أو الطلب عليها في سوق العمل .
3. استحداث أنماط وأساليب متنوعة لمؤسسات حكومية أم أهلية التعليم بعد الثانوي مثل الجامعة المفتوحة سواء كانت حكومية أو أهلية، قادرة على امتصاص التدفق الطلابي وتأهيله في شتى المجالات والتخصصات التي تتفق مع احتياجات التنمية وسوق العمل .
4. التوسع في برامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر لاستقطاب العديد من الطلاب والمتدربين بما يحقق رفع الكفاءة المعنية وإعادة تأهيل الثروات البشرية في ضوء دراسة الاحتياجات المتعددة من التخصصات العلمية والتقنية لتلبية متطلبات التنمية.

(ب) على المستوى الإقليمي، وتتضمن ما يلي :

1. تبني اللقاءات والأنشطة الرامية إلى تبادل الخبرات والتجارب فيما يتعلق بزيادة الطاقة الاستيعابية لنظام التعليم العالي .

2. تقديم التجارب العالمية للأنماط التقليدية وغير التقليدية لمؤسسات التعليم العالي وبلورتها ومحاولة الخروج بصيغ ونماذج تتواءم مع القواسم المشتركة للمجتمعات العربية .

3. عقد اللقاءات المشتركة بين رجالات الأعمال ومنسوبي التعليم لتبادل الآراء والتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة في مجال التعليم العالي .

السياسات والبرامج المتعلقة بالاستراتيجية الخامسة :

(أ) على المستوى القطري، وتشتمل على ما يلي :

1. زيادة إسهام القطاع الخاص في تمويل برامج وأنشطة وفعاليات مؤسسات التعليم العالي الحكومي والأهلي في مجالات التدريب والبحث العلمي .

2. مشاركة القطاع الخاص لمؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي في تبني برامج التعليم التعاوني .

3. تطوير السياسات والخطط الرامية إلى نقل التقنية وتوطينها بتعاون مشترك يجمع الأجهزة المعنية وفي طليعتها مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومية والأهلية من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى والاهتمام بإيجاد قاعدة وطنية تقنية قادرة على التجديد والابتكار ونشر التقنية وتطويعها .

4. دعم القطاع الخاص لمؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومية والأهلية فيما يتعلق بتطوير مناهج وبرامج العلوم والتقنية، وإجراء البحوث التطبيقية والتطويرات التقنية.

5. تضافر الجهود المشتركة بين القطاع الخاص والأجهزة المعنية بتطوير التقنية ومؤسسات التعليم العالي الأهلية والحكومية فيما يتعلق (بالمعلوماتية) والقدرة على تطويرها وتطويعها مع الاحتياجات الوطنية.

(ب) على المستوى الإقليمي، وتتضمن ما يلي :

1. توجيه الفعاليات والأنشطة للأجهزة العربية المعنية بالتربية ومؤسسات التعليم العالي بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة المعنية بتوطين التقنية والمعلوماتية إلى طرح الصيغ والتجارب العالمية والعمل على (تعريبها) .

2. الاهتمام بعقد اللقاءات والأنشطة المشتركة بين رجالات الأعمال ومسئولي التربية ومؤسسات التعليم العالي على مستوى البلدان العربية وطرح الفرص الاستثمارية المتاحة في مجال التعليم العالي .

3. استقطاب كبار رجال الأعمال العرب داخل الوطن وخارجة ورؤساء المؤسسات الكبرى للتفاعل والمساهمة إزاء قضية (توطين التقنية والمعلوماتية) وتعريفهم بالدور الطليعي الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومية والأهلية في هذا المجال خاصة فيما يتعلق بتطوير الكوادر الوطنية التقنية والاستفادة من خبرات أساتذة وعلماء مؤسسات التعليم الجامعي تحت مظلة الأجهزة العربية المعنية بالتربية ومؤسسات التعليم الجامعي .

السياسات والبرامج المتعلقة بالاستراتيجية السادسة :

(أ) على المستوى القطري، وتشمل ما يلي:

1. التركيز في برامج ومناهج التعليم على مفهوم المواطنة الشاملة بشقيها المحلي والعالمي بما يهيئ أفراد المجتمع لمواجهة تحديات العولمة ومتغيرات المستقبل.
2. ربط وظائف التعليم الجامعي بقضايا المجتمع ومشكلاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
3. تبنى سياسات القبول القائمة على إتاحة الفرصة المتكافئة لجميع أفراد المجتمع القادرين على مواصلة دراساتهم بعد المرحلة الثانوية من الذكور والإناث والعمل على اتخاذ التدابير الكفيلة وإزالة العوائق الاقتصادية أو الاجتماعية التي تحول دون التحاقهم بالبرامج والتخصصات العلمية التي تقدمها مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومية والأهلية على حد سواء.
4. تضمين برامج وأنشطة وفعاليات مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومية والأهلية المعارف والمهارات اللازمة لخلق الوعي البيئي الذي يسهم في الحفاظ على الموارد البيئية ويعمل على تنميتها.
5. تنويع برامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر بحيث تتناسب مع شرائح أفراد المجتمع بمختلف قدراتهم العلمية وميولهم المهنية.
6. تعميق الوعي الطلاب لمؤسسات التعليم الجامعي بإدخال البعد البيئي في ما يتخذونه من قرارات ويحفزهم على نشر هذا الوعي وتطبيقه من خلال المشاركة العملية والتطبيقية.

(ب) على المستوى الإقليمي، وتتضمن ما يلي:

1. تخصيص الفعاليات والبرامج والأنشطة التي ترسخ مفهوم "خدمة المجتمع" ليس كوظيفة ثالثة لمؤسسات التعليم بعد الثانوي، وإنما على أساس أنها الوظيفة الأساسية الشاملة.
2. عقد اللقاءات المشتركة بين مسئولي التربية والتعليم الجامعي ورجالات البيئة البارزين في المجتمعات العربية والمتخصصين في هذا المجال لبحث أوجه ومجالات التعاون المشترك.
3. تخصيص بعض اللقاءات والفعاليات على مستوى أجهزة التربية في العالم العربي لبحث دور مؤسسات التربية على وجه العموم ومؤسسات التعليم العالي على وجه الخصوص في مواجهة تحديات العولمة خصوصاً ما يتعلق منها بتهديد الهوية العربية الحضارية والثقافية.

شكل (1)

إطار تخطيطي مقترح لمؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومية والأهلية في البلدان العربية

الاستراتيجيات	السياسات والبرامج على المستوى	السياسات والبرامج على

	القطري	المستوى الإقليمي
الاستراتيجية الأولى: إيجاد التنسيق والتكامل بين أنظمة التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي في البلدان العربية.	1- إيجاد الآليات والصيغ المناسبة للتنسيق والتعاون على المستوى القطري بين مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومية والأهلية في المجالات التعليمية والتدريبية والبحثية والاستشارية وخدمة المجتمع 2- فتح أفاق التعاون والتبادل المشترك بين مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي لا سيما في مجال انتقال الطلاب والإفادة من أعضاء هيئة التدريس . 3- دعم الاتفاقيات الثنائية بين مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومية والأهلية وإيجاد آليات المتابعة لتفعيلها . 4- تبادل الخبرات والمعلومات والتجارب الرائدة في المجالين الأكاديمي والإداري واستخدام التقنيات الحديثة لتسهيل عمليات الاتصال والتفاعل بين مؤسسات التعليم بعد الثانوي. 5- تأييد المشاريع والبرامج ذات الفوائد المشتركة وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها.	1- تفعيل الآليات والصيغ الهادفة إلى التكامل والتنسيق بين مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي في البلدان العربية. 2- حشد جهود المنظمات والأجهزة العربية ذات العلاقة بالتربية على وجه العموم والتعليم العالي على وجه الخصوص للتركيز على الجوانب التطبيقية المؤدية إلى توثيق أواصر التعاون والترابط بين مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومة والأهلية. 3- إعادة النظر في أولويات العمل التربوي المشتركة المتعلق بمؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي وهيكلة الأجهزة العربية المعنية لتستجيب لمتطلبات التكامل والتنسيق الثنائي أو متعدد الأطراف أو الجماعي بين تلك المؤسسات على مستوى البلدان العربية.
الاستراتيجية الثانية تنويع مصادر التمويل لمؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي في البلدان العربية	1- إعادة النظر في اللوائح والنظم المالية المنظمة لإيرادات مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي لتواكب مستجدات تنويع مصادر التمويل وتنمية الموارد الذاتية لهذه المؤسسات. 2- تفعيل الصيغ والآليات الهادفة إلى التعريف بإمكانات مؤسسات التعليم بعد الثانوي فيما يتعلق بتقديم الخدمات التعليمية	1- إعادة هيكلة وتنظيم الأجهزة العربية المعنية بقطاع التربية على وجه العموم والتعليم العالي على وجه الخصوص بما يتيح لها إمكانية تنمية مواردها الذاتية. 2- الإفادة من مصادر التمويل الدولية والمؤسسات والمنظمات العربية والإسلامية في دعم أنشطة

	والتدريبية والبحثية والاستشارية. 3- استحداث الهياكل والأجهزة المعينة بتعبئة مصادر وموارد بديلة ورديفة للدعم الحكومي. 4- اتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بتوعية الأفراد والمؤسسات الخاصة وأجهزة الدولة بالقوانين الفردية والمجتمعية لأوجه الاستثمار التعليمي في مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومية والأهلية. 5- تبنى السياسات الكفيلة بترشيد الانفاق وتقليص الهدر التربوي لمؤسسات التعليمبعد الثانوي الحكومية والأهلية. 6- تبنى المؤتمرات وورش العمل الهادفة إلى بث الوعي والتعريف المفاهيم الحديثة في مجال الإدارة والاقتصاد مثل إدارة الجودة الكلية والجامعة المنتجة والدعوة إلى تطبيقها على المستوى الإقليمي والقطري.	وبرامج المنظمات التربوية. 3- اتباع مجموعة من السياسات المؤدية إلى الترشيد وتحقيق كفاءة عالية للبرامج والأنشطة التي تنظمها الأجهزة المعينة بالتربية في البلدان العربية . 4- إعداد وتنفيذ المشاريع والبرامج المشتركة في مجال ووظائف مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومية والأهلية لتعظيم الفوائد الناجمة عنها وتفادي الازدواجية والتكرار.
الاستراتيجية الثالثة: تحقيق المواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي الحكومي والأهلي في البلدان العربية باحتياجات التنمية وربطها بمتطلبات سوق العمل.	1- توسيع قاعدة القبول بما يتفق ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. 2- رسم سياسات القبول بما يحقق الفرص المتكافئة لكافة أفراد المجتمع ذكوراً وإناثاً من القادرين علمياً لهذا النوع من التعليم. 3- العمل على تطوير البرامج والمناهج التعليمية والتدريبية وأساليب التقويم في ضوء مفهوم النظم والكفايات المهنية بما يتلاءم مع احتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل. 4- التركيز على رفع الكفاءة	1- العناية بعقد الأنشطة والفعاليات التي تركز على اكتساب المهارات وتبادل الخبرات في تخطيط سياسات القبول. 2- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بين سياسات برامج التطوير المؤسسي والاعتماد الأكاديمي على المستويين القطري والإقليمي وإيجاد الصيغ المناسبة للربط بين هذين البعدين في ضوء مفهوم التقويم من أجل التطوير.

	الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم الثانوي عن طريق الأخذ بأساليب التطوير المؤسسي من جهة والاعتماد والتقويم الأكاديمي على المستوى الوطني من جهة أخرى، بما يضمن تحويل مدخلاتها إلى مخرجات مزودة بالكفايات المناسبة التي يمكنها من القدرة التنافسية للالتحاق بسوق العمل.	
الاستراتيجية الرابعة: إيجاد التوازن المرغوب في توسع مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي في البلدان العربية لمواجهة النمو والتدفق الطلابي	1- تطبيق أساليب التخطيط الاستراتيجي في رسم السياسات والخطط الرامية للتوسع في قطاع التعليم العالي على المستوى الوطني في ضوء تقدير التدفق الطلابي لسنوات محددة تبعاً للذكور والاناث من خريجي المرحلة الثانوية ووفقاً للمناطق الجغرافية المختلفة . 2- وضع الضوابط والمعايير والحوافز المشجعة للتوسع في الكليات والمعاهد الأهلية في المجالات والتخصصات التي يتزايد الاحتياج أو الطلب عليها في سوق العمل. 3- استحداث أنماط وأساليب متنوعة لمؤسسات التعليم بعد الثانوية مثل الجامعة المفتوحة سواء كانت حكومية أم أهلية على امتصاص التدفق الطلابي وتأهيله في شتى المجالات والتخصصات التي تتفق واحتياجات التنمية وسوق العمل. 4- التوسع في برامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر لاستقطاب العديد من الطلاب والمندوبين بما يحقق رفع الكفاءة المهنية وإعادة تأهيل الثروات البشرية	1- تبني اللقاءات والأنشطة الرامية إلى تبادل الخبرات التجارب فيما يتعلق بزيادة الطاقة الاستيعابية لنظام التعليم العالي. 2- تقديم التجارب العالمية للأنماط التقليدية وغير التقليدية لمؤسسات التعليم العالي وبلورتها ومحاولة الخروج بصيغ ونماذج تتواءم مع القواسم المشتركة للمجتمعات العربية . 3- عقد اللقاءات المشتركة بين رجالات الأعمال ومنسوبي التعليم لتبادل الآراء والتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة في مجال التعليم العالي .

	في ضوء دراسة الاحتياجات المتعددة من التخصصات العلمية والتقنية لتلبية متطلبات التنمية.	
الاستراتيجية الخامسة: تحقيق التفاعل بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومي والأهلي في البلدان العربية .	1- زيادة إسهام القطاع الخاص في تمويل برامج وأنشطة وفعاليات مؤسسات التعليم العالي الحكومي والأهلي في مجالات التدريب والبحث العلمي. 2- مشاركة القطاع الخاص لمؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومية والأهلية في تبني برامج التعليم التعاوني. 3- تطوير السياسات والخطط الرامية إلى نقل التقنية وتوطينها بتعاون مشترك يجمع الأجهزة المعنية وفي طليعتها مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومية والأهلية من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى والاهتمام بإيجاد قاعدة وطنية تقنية قادرة على التجديد والابتكار ونشر التقنية وتطويعها.	1- توجيه الفعاليات والأنشطة للأجهزة العربية بالتربية ومؤسسات التعليم العالي بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة المعنية بتوطين التقنية والمعلوماتية إلى طرح الصيغ والتجارب العالمية والعمل على (تعريبها) 2- الاهتمام بعقد اللقاءات والأنشطة المشتركة بين رجالات الأعمال ومسئولي التربية ومؤسسات التعليم العالي الاستثمارية المتاحة في مجال التعليم العالي. 3- استقطاب كبار وجال الأعمال العرب داخل الوطن وخارجه ورؤساء المؤسسات الكبرى للتفاعل والمساهمة إسزاء قضية توطين التقنية والمعلوماتية والتعريف بالدور الطليعي الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومية والأهلية في هذا المجال خاصة فيما يتعلق بتطوير الكوادر الوطنية التقنية والإفادة بخبرات أساتذة وعلماء مؤسسات التعليم الجامعي تحت مظلة الأجهزة العربية المعنية بالتربية ومؤسسات التعليم الجامعي .

الاستراتيجية السادسة: توثيق الصلة بين مؤسسات التعليم الحكومي والأهلي والمجتمع والبيئة في البلدان العربية.	1- التركيز في برامج ومناهج التعليم على مفهوم المواطنة الشاملة بشقيها المحلي والعالمي بما يهيء أفراد المجتمع لمواجهة تحديات العولمة ومتغيرات المستقبل. 2- ربط وظائف التعليم الجامعي بقضايا المجتمع ومشكلاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. 3- تبني سياسات القبول القائمة على إتاحة الفرصة المتكافئة لجميع أفراد المجتمع القادرين على مواصلة دراساتهم بعد المرحلة الثانوية من الذكور والإناث والعمل على اتخاذ التدابير الكفيلة وإزالة العوائق الاقتصادية أو الاجتماعية التي تحول دون التحاقهم بالبرامج والتخصصات العلمية التي تقدمها مؤسسات التعليم بعد الثانوي الحكومية والأهلية على حد سواء 4- تضمين برامج وأنشطة وفعاليات مؤسسات التعليم بعد الثانوية الحكومية والأهلية المعارف والمهارات اللازمة لخلق الوعي البيئي الذي يسهم في الحفاظ على الموارد البيئية ويعمل على تنميتها. 5- تنويع برامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر بحيث تتناسب مع شرائح أفراد المجتمع بمختلف قدراتهم العلمية وميولهم المهنية. 6- تعميق الوعي الطلابي لمؤسسات التعليم الجامعي بإدخال البعد البيئي في ما	1- تخصيص الفعاليات والبرامج والأنشطة التي ترسخ مفهوم " خدمة المجتمع " ليس كوظيفة ثالثة لمؤسسات التعليم بعد الثانوية ، وإنما على أساس أنها الوظيفة الأساسية الشاملة . 2- عقد اللقاءات المشتركة بين مسئولي التربية والتعليم الجامعي ورجالات البيئة البارزين في المجتمعات العربية والمتخصصين في هذا المجال لبحث أوجه ومجالات التعاون المشترك 3- تخصيص بعض اللقاءات والفعاليات على مستوى أجهزة التربية في العالم العربي لبحث دور مؤسسات التربية على وجه العموم ومؤسسات التعليم العالي على وجه الخصوص في مواجهة تحديات العولمة خصوصاً ما يتعلق منها بتهديد الهوية العربية الحضارية والثقافية .

	يتخذونه من قرارات وتحفيزهم على نشر هذا الوعي وتطبيقه من خلال المشاركة العملية والتطبيقية .	

قائمة بأهم المراجع :

1- اتحاد الجامعات العربية ، أوراق العمل المقدمة للمؤتمر العلمي المصاحب للدورة 34 لاتحاد الجامعات العربية المنعقدة في الجامعة اللبنانية بيروت ، 2000م – 1421هـ .

2- اليونسكو ، تقرير التربية في العالم 1998 ، المعلمون والتعليم في عالم متغير 1998م

3- المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، مشروع خطة التنمية السابعة ، الفصل 12 تنمية الموارد البشرية الرياض 1421هـ- 2000م

4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1998م

5- عبد الرحمن بن أحمد صائغ ، مسيرة التعاون بين قطاعي التعليم والأعمال في دول الخليج العربية : نظرة تحليلية ومقترحات إجرائية ، ورقة عمل أعدت بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية في اللقاء الرابع لممثلي الجامعات وقطاع التعليم ورؤساء الغرف التجارية الصناعية بدول الخليج العربية ، غرفة تجارة وصناعة الكويت ، الكويت ، 1421هـ – 2000م

6- عادل عوض وسامي عوض ، البحث العلمي وتحديات القرن القادم ، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية الإمارات 1998م.

7- مكتب التربية العربي لدول الخليج ، وثيقة استشراف مستقبل العمل التربوي في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج 1420 هـ – 2000م.

8- نور الدين عبد الجواد ، التعليم العالي في كتاب عبد العزيز السنبل وآخرون ، نظام التعليم في المملكة العربية السعودية – كلية التربية – جامعة الملك سعود 1407 هـ- 1987م.